

وأدى هذا إلى تزايد أعداد أصناف وأحجام الثروة الحيوانية ودخول البلاد مرة أخرى في طور الاكتفاء الذاتي في بعض تلك الأصناف. هذا بالإضافة إلى البدء في تصدير بعض تلك الحيوانات ومنتجاتها مرة أخرى. على أن النمو الحاصل في قطاع الثروة الحيوانية لا يزال محدوداً بفعل ظروف البيئة الطبيعية المؤثرة على خصائص المراعي في البلاد كما سنرى فيما بعد. وعموماً فقد اشتملت خطط التنمية المتتالية على عدد من السياسات التي أدت إلى حدوث التحسن المذكور في مجال الثروة الحيوانية في المملكة. وإذا ما جئنا إلى خطة التنمية الأولى (١٩٧٠ م - ١٩٧٥ م) فسنجدها قد وضعت قضية رفع مستوى الكفاية في عملية الإنتاج الزراعي كهدف عام من أهداف التنمية الزراعية. وبعد ذلك توالى السياسات التخطيطية الرامية إلى تحسين وضع قطاع الثروة الحيوانية إلى أن نصل إلى الخطة السادسة. الاستمرار في حماية أنواع الحيوانات والنباتات وسلالاتها المختلفة في المملكة وذلك ليتم المحافظة على المصادر الوراثية للثروة الحيوانية والنباتية وزارة التخطيط، هذا بالإضافة إلى جهود وزارة الزراعة في مجال تطوير المراعي على أنه وجد أيضاً أن هناك حاجة إلى بذل جهود مكملية لجهود تحسين المراعي. لذا عمدت الحكومة إلى تشجيع إنشاء المزارع المتخصصة في تربية الحيوانات كمزارع الدواجن واللاحمة ومزارع الأبقار. وإذا ما نظرنا إلى عموم الإنتاج الحيواني السعودي فسنجد قيمته وقد ارتفعت بمقدار ١١٢٠ مليون ريال ما بين عامي ١٩٨٧ م و ١٩٩١ م. كما أصبحت المنتجات الحيوانية المحلية تساهم بحوالي ٦١% من احتياجات البلاد من اللحوم الحيوانية في أواخر حقبة تسعينات القرن المنصرم.